حقيقة رأي البصريين والكوفيين في افعال المدح والذم

د. سعاد كريدي
جامعة القادسية- كلية التربية

خلاصة البحث

هذا بحث في واحدة ظن الكثير من النحاة ولزمن طويل أنها من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية. هكذا ذكرها صاحب الأنصاف. فراح يلتمس لكل فريق ما يؤيد الرأي الذي نسبه أليه من حجج وأدلة نسب اغلبها إلى العرب وقد دعتنا هذه النسبة – القول بفعليتها إلى البصريين وأسميتها إلى الكوفيين – إلى تتبع آراء الفريقين من خلال الرجوع إلى المؤلفات النحوية الأولى سواء أكانت بصرية أم كوفية لنبين صحة ما نسب أليهم. فتبين بما لا يدع للشك مجالاً، أن اغلب هذه النقول والمرويات كانت من افتراضات النحاة المتقدمين والمتأخرين، وان نظرة واحدة جمعت نحاة المدرستين وهم يضعون القواعد والأحكام الخاصة بهذا الباب ممثلة بفعلية صيغ المدح أو الذم، وعملها، ونوع الفاعل الذي تدخل عليه، وأحكام الاسم المخصوص الذي يلي هذا الفاعل. حتى ذهب الكوفيون ابعد من ذلك حين جوزوا بعض الأحكام التي منعها البصريون بحكم نظرتهم المتشددة للغة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الحق وإمام الناس أجمعين واصلي واسلم على اله وصحبه.

كثرت المسائل التي ظن معظم النحاة ودارسي النحو أنها تمثل نقاط خلاف واختلاف بين نحاة المدرستين البصرية والكوفية. يتضح ذلك جليا لمن يتتبع كتب الخلاف النحوي ، وفي ضوء ذلك كثرت الدراسات التي حاولت استقصاء وتتبع هكذا مسائل للتأكد من هذه المزاعم. ولا يخفي على احد أن كتب الخلاف ومنها الإنصاف في مسائل الخلاف كانت قد حملت النصوص ، والنقول ، والمرويات التي شكلت مادتها أكثر مما تحتمل وأدخلت فيها كل غث وسمين ونسبت الى الكوفيين خصوصاً الكثير مما لم يصرحوا به او يجيزوه بدافع الميل إلى البصريين والانتصار لنحوهم.

وموضوع بحثنا هذا في واحدة من المسائل التي شكلت مسألة من مسائل خلاف صاحب الإنصاف فهو يتناول مسألة طالما ترددت في مقولات المتقدمين. ونقول المتأخرين هي مسألة (نعم وبئس) والخلاف في فعليتها وأسميتها. إذ نسب القول بفعليتها إلى البصريين في حين نسب القول بأسميتها إلى الكوفيين.

وقد حاولت تتبع الأقوال سواء الواردة عن متقدمي النحاة أم متأخريهم من خلال الرجوع إلى مصادرهم المعتمدة للتأكد من صحة مقولاتهم وأمانة نقولهم فثبت أن مسألة النسبة قديمة تعود الى زمن الزجاجي وابن الشجري صاحب الامالي الشجرية كما ثبت عدم صحتها فنحاة البصرة جمعتهم مع نحاة الكوفة نظرة واحدة وهم يضعون القواعد الخاصة بهذا الباب.

ولان الدراسة تناولت مسألة تخص المدرستين فقد اقتضى ذلك الرجوع إلى ما توفر من مصادر المدرستين معتمداً على المتقدم منها أمثال (الكتاب، والمقتضب، والأصول، وشرح المفصل) من مصادر البصريين و(معاني القرآن) من مصادر الكوفيين.

وأخيرا أقول: الحمد لله الذي وفقنا إلى هذا الجهد المتواضع الذي نلتمس من ورائه القبول والرضا انه سميع مجيب.

حقيقة رأي البصريين والكوفيين في (نعم وبئس):

دأبت المصنفات المتأخرة على نقل رأي مفاده ان (نعم، وبئس) من المسائل الخلافية بين المدرستين. إذ نسب القول بفعليتها إلى البصريين في حين نسب القول باسميتها إلى الكوفيين.

ولعل أول من أشهر هذا الرأي وجاهر به صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف.

جاء في الإنصاف : ((ذهب الكوفيون إلى أن ((نعم وبئس)) اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى إنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان[1]))، ويبدو أن صاحب الإنصاف قد بنى مقولته هذه على إشارات وردت عن متقدمين عليه.

وأولهم الزجاجي، (ت ٣٣٧ هـ). إذ ذكر في كتابه مجالس العلماء ما يشير صراحة إلى فعلية (نعم وبئس) عند البصريين وأسميتها عند الكوفيين جاء في المجالس: ((قدم الرياشي بغداد في سنة ثلاثين ومائتين،..... فأتيته لأكتب عنه فقال : أسألك عن مسألة ؟ قلت : سل. قال : نعم الرجل يقوم.

قلت الكسائي يضمر رجل يقوم. والفراء لا يضمر لان نعم عنده اسم وعند الكسائي فعل ويقوم من صلة الرجل. وسيبويه يقول : انه ترجمة. قال : صدقت. قلت : فتقول : يقوم نعم الرجل ؟ قال : نعم. قلت : هذا مخالف لقول صاحبك. والكسائي والفراء يجيزانه، لان الترجمة إذا تقدمت فسد الكلام. لأنه أنما أتى بها في أخره ليظهر معنى الكلام..... ثم قال لي : : إني أسألك عن مسألة سألنا عنها الاخفش : لم قالت العرب – نعم الرجلان أخواك، فثنوا الرجل وهو جنس من الرجال على أخواك، والمعبر عن الجنس لا يثني ولا يجمع، فقلت له : لما صرف الفعل إلى الرجل جرى مجرى الفاعل فثنى وجمع لذلك))[2].

وقبل أن نذكر بقية الروايات التي اعتمدها صاحب الأنصاف. لابد من الإشارة إلى أن رواية الزجاجي لا تشير ولا تدل على اختلاف أهل البصرة والكوفة في حقيقة هذه الأفعال من جانبين.

الأول : انه أشار إلى الخلاف بين الكسائي والفراء وهما من أعمدة النحو الكوفي.

الأخر : ان الحديث عن لاحقة جملة (نعم الرجل) وهو الفعل (يقوم) فالكسائي على حد تعبير الرجل يقدر فاعل لـ(يقوم) في حين لا يجيز الفراء هذا الإضمار على أساس اسمية (نعم) ومن ثم فالجملة عنده مكونة من مبتدأ وخبر.

وهذا النص يقودنا إلى مسألة وهي ان الخلاف حاصل بين الكوفيين أنفسهم وليس بينهم وبين أهل البصرة. ولعل هذا الذي ذكره الزجاجي هو الذي دفع صاحب الإنصاف إلى عد الكسائي ضمن خانة البصريين قال : ((وذهب البصريون إلى إنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين))[3].

وفي عصر الزجاجي نجد نحوياً أخر يتعرض لمثل ما تعرض إليه الزجاجي لكن من دون نسبة. قال الوراق،(ت ٣٨١ هـ) في كتابه العلل في النحو ((فأن قال قائل : فلم زعمتم أنهما فعلان، وقد وجدنا العرب قد تدخل عليهما حرف الجر كقول الشاعر:

الست بنعم الجار يؤلف بيته.

وروي أن إعرابيا بشر بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك، فقال : والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة.

قيل له: إما الدليل على إنهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حد ثباتها في الفعل نحو : نعمت وبئست، كما تقول : قامت وقعدت)) [4].

ولأن كانت إشارات الزجاجي والوراق عابرة لم تحقق فيها النسبة ولم تتضح الحجج فإن عبد الله بن على بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢ هـ) قد صحح النسبة وأكد الحجج التي اعتمدها كل فريق فكان الأقرب إلى صاحب الإنصاف زمنياً وفكرياً.

جاء في أماليه : ((اجمع البصريون من النحويين على أن نعم وبئس فعلان وتابعهم على بن حمزة الكسائي، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء هما اسمان وتابعه أبو العباس احمد بن يحي ثعلب واصحابه على أسميتها..... واحتج الفراء بقول العرب ما زيد بنعم الرجل وبقول حسان بن ثابت:

الست بنعم الجار يؤلف بيته

اخاثقة أو معدم المال مصرما

وبقول بعض فصحاء العرب نعم السير على بئس العبر ودخول (الباء) و (على) عليهما يحقق الاسمية.

وقال أبو بكر..... سمعت احمد بن يحيى يحكي عن الفراء ان إعرابيا بشر بابنة ولدت له فقيل له : نعم الولد هي فقال : ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة فهذا احد احتجاجاتهم))[٥].

والحقيقة إني تتبعت ما وصل الينا من تراث الفراء فلم أجد هذا الذي استدل به صاحب الامالي فالبيت المنسوب لحسان استدل به جمع كبير من علماء العربية [٦] من غير أن يجعلوه حجة من حجج الكوفيين ومنهم الفراء.

وبعد أن نقل صاحب الأنصاف هذه المقولة وأشاعها في كتابه من دون تدقيق أو توثيق سرت منه الى المتأخرين من النحاة الذين اخذوا يتناقلونها على أنها من المسمات التي لا تقبل الرد والنقاش.

فهذا ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) يردد ما ذكره صاحب الأنصاف. قال بعد ان ذكر أدلة فعليتها متابعاً في ذلك البصريين:((هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين،وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدأن واحتجوا لذلك بمفارقتها الأفعال بعدم التصرف))[٧]

وقد أفاض ابن عصفور (ت :٦٦٩ هـ) في شرحه لجمل الزجاجي في الحديث عن هذه المسألة قال : ((وأختلف هل هما فعلان ام لا، منهم من ذهب إلى أنهما فعلان، وهم أهل البصرة، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة))[٨]

والى مثل هذا الرأي ذهب ابن هشام بقوله : ((نعم وبئس وهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل (فبها ونعمت) واسمان عند باقي الكوفيين، بدليل (ما هي بنعم الولد) جامدان رافعان لفعلين معرفين بالـ الجنسية))[٩].

ولتأكيد صحة رأي البصريين و رجاحته اجتهد النحاة في ذكر أدلة فعلية هذه الصيغ فمن أدلة فعليتها عندهم ((البناء على الفتح، وتحملها الضمير في نحو قولك : (نعما رجلين الزيدان)) [١٠] .

ومنها أيضا اتصال ضمائر الرفع على لغة حكاها الكسائي ومثل لذلك بقوله : ((أخواك نعما رجلين، واخوانك نعموا رجالاً، والهندات نعم هندات.

قال ابن برهان : الدليل على ان نعم فعل ماض رفعه الظاهر وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه وعطفه على الفعل الماضي)) [١١]. ولا يخفى على متتبع هذه المسألة ان ظاهرة الخلط والاضطراب كانت من الوضوح بمكان بحيث لا يمكن تجاوزها ويتجلى ذلك في مظهرين :

أولهما : الخلط في نسبة الرأي للكوفيين القائلين بأسميتها. فهو عند ابن عصفور منسوب إلى الفراء وكثير من أهل الكوفة [١٢]. ونجده عند ابن هشام بعد أن اخرج الكسائي من دائرة الكوفيين منسوباً إلى باقي الكوفيين[١٣].في حين نص ابن مالك صراحة

نسبته إلى الفراء [١٤].وذكره الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل منسوباً إلى جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء[١٥]. في حين أطلق الاشموني النسبة على عامة الكوفيين

بقوله : وعند الكوفيين أنها من قبيل الأسماء بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العبر))[١٦] وخصه السيوطي بالفراء فقط إذ قال : ((وعن الفراء أنهما اسمان))[١٧] .

وهذا الخلط والاضطراب يؤدي بالضرورة إلى ضعف الرأي وعدم القبول أو الأخذ به.إذ من غير المعقول أن لا تتفق المصادر النحوية فيما بينها على نسبة رأي بسيط، او التحقق من نسبته، ولاسيما أن جل من تناول هذه المسألة كانوا من علماء القرنين السادس والسابع الهجريين.وقد استقرت المصنفات النحوية وانتشرت إذ لم يعد الأمر مقتصراً على

السماع، أو النقل بالمعنى كما كان في القرنين الأول والثاني.

ثانيهما: أن النحاة لم يختلفوا في نسبة الرأي وحسب بل اختلفوا في صحته أيضا.فهذا ابن عصفور ينفي أن يكون الخلاف واقعاً في فعلية (نعم وبئس) أو أسميتها. وإنما الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل. قال : ((لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في أن (نعم وبئس) فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل. فذهب البصريون إلى أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل) وذهب الكسائي.

إلى أن قولك : نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شراً).

فـ(نعم الرجل) عنده اسم للممدوح و (بئس الرجل) اسم للمذموم. وهما في الأصل جملتان محكيتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما)) [١٨].وتابعه في ذلك السيوطي. جاء في الهمع : ((لا خلاف في أنهما فعلان، وإنما الخلاف فيما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون : نعم الرجل، وبئس الرجل جملتان فعليتان. وغيرهم يقول : اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمي بهما للمدح والذم كتأبط شراً ونحوه))[١٩].

بعد هذا الذي ذكرته المصادر النحوية المتأخرة لابد من الرجوع إلى المصادر البصرية المتقدمة لاستيضاح حقيقة الرأي البصري. فالذي يتتبع هذه المصادر – اعني البصرية– يجد أن صاحب الأنصاف كان أمينا في التعامل معها من حيث النقول والمرويات على خلاف المصادر الكوفية، فإذا ما تقدمنا مع الزمن قليلاً وبدأنا بالمؤلفات النحوية الأولى، كتاب سيبويه، وجدناه ينص صراحة على فعلية هذه الصيغ في أكثر من موضع من كتابه وهذا ما نقله عنه صاحب الأنصاف فكان منصفاً في أخذه عنه.

يقول سيبويه : ((وإما (نعم وبئس) ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا يتغيران لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف ولا تجريهن أذا كن أسماء للكلمة لأنهن أفعال))[٢٠].

والأفعال على التذكير)) [٢١]وقد قاسهما في موضع أخر من كتابه على الأفعال المتصرفة قال : ((وإذا قال : عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة : عبد الله ذهب أخوه، فكأنه قال : نعم الرجل فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله، وإذا قال : عبد الله : فكأنه قيل : له : ما شأنه ؟ فقال: نعم الرجل))[٢٢].

إلا أن قياسه هذا لا يلغي حقيقة أنها من قبيل الأفعال الجامدة. قال :((..... لأنهما لا يتغيران)) [٢٣] فهما جامدان لا يتصرفان ويعلل سيبويه هذا الجمود بقوله : ((..... لنقصان تمكنهما في الأفعال وبطلان استعمال المستقبل..... والمانع من الاستقبال أنهما وضعا للمدح والذم، ولا يصح المدح والذم ألا بما قد ثبت في الممدوح والمذموم)) [٢٤]. وقد حاول سيبويه ترسيخ معنى الفعلية فيهما من خلال ذكره لعلامات الأفعال التي تلحق هذه الصيغ ومنها (تاء التأنيث) لان الأصل في أن يؤتى بها لتأنيث حدث الفعل دلالة على الفاعل. قال : ((واعلم أن نعم وبئس تؤنث وتذكر وذلك قولك : نعمت المرأة ، وان شئت قلت : نعم المرأة. كما قالوا : ذهبت المرأة والحذف في نعمت أكثر)) [٢٥]. ((فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء، فلما وقف عليهما بالتاء علم أنهما فعلان وليسا بأسمين)) [٢٦].ويبدو أن كثرة حذف

هذه التاء مما اختصت به (نعم وبئس) لذا حاول بعضهم تعليل هذا الحذف بقوله : فان قيل : ((فمن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من: نعم وبئس أذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال. قيل : أما من الحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو الإيذان بأنه مسند إلى مؤنث قبل الوصول اليه كما يكون في سائر الأفعال كذلك من نحو : قامت هند. ومن أسقطها فعلة ذلك ان الفاعل هنا جنس والجنس مذكر فإذا أنث اعتبرت اللفظ وإذا ذكر حمل على المعنى وعلى هذا تقول : (هذه الدار نعمت البلد) فتؤنث لأنك تعني داراً فهو على الحمل على المعنى))[٢٧]. ولم تخرج آراء البصريين الذين جاءوا بعد سيبويه كثيرا عن القواعد التي خطها سيبويه لهذه الأفعال.

جاء في المقتضب : ((أما (نعم) و (بئس) فلا يقعان ألا على مضمر يفسره ما بعده والتفسير لازم أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعدها المحمود والمذموم فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولك : نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عبدالله، نعم الدار دارك، وان شئت قلت : نعمت الدار..... وبئست الدابة دابتك؟

وأما قولك : الرجل، والدابة، والدار. فمرتفعان بنعم وبئس، لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما))[٢٨].

وتبعه في ذلك ابن السراج فهو يرى أن : ((نعم وبئس فعلان ماضيان لا تقبلان التصرف)) [٢٩]. لذا يرى أن رفعهما الفاعل دليل على فعليتهما جاء في الأصول : ((نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عبد الله،ونعم الدار دارك، فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما)) [٣٠].

والى مثل هذا الرأي ذهب ابن يعيش الذي حاول جاهداً حصر علامات الأفعال التي تحتويها (نعم وبئس) فنعم وبئس عنده ((فعلان ماضيان..... والذي يدل على أنهما فعلان انك تضمر فيهما وذلك انه أذا قلت : نعم رجلا زيد، ونعم غلاماً غلامك لا تضمر إلا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال قالوا : نعما رجلين ونعموا رجلاً، كما تقول ضربا وضربوا..... ومن ذلك انك تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال نحو: نعمت الجارية هند، وبئست الجارية جاريتك كما تقول قامت هند، وقعدت، وأيضا فأن أخرها مبني على الفتح من غير عارض عرض لها))[٣١].

هذه هي صفوة أقوال البصريين في حقيقة أفعال المدح والذم وهي عين ما نقله عنهم ابن الانباري. ثم المصادر المتأخرة متمثلة بكتب المتون والشروح والحواشي وبعد عرض أراء البصريين يتطلب منا لإثبات الحقيقة أن نطل على الجانب الأخر من النحو العربي متمثلاً بنحو الكوفيين –عدا الكسائي – وحرصا على بيان هذه الحقيقة وسعيا لتصحيح النسبة الخاطئة لابد من العودة إلى ما وصل الينا من التراث الكوفي ومن مهمات هذا التراث كتاب معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.

وللفراء في كتابه المعاني وقفات كثيرة وطويلة مع هذه الأفعال بسبب كثرة النصوص القرآنية التي ضمت هذه الصيغ.ولا نريد أن نستبق الحقيقة بالقول أن النظرة التي جمعت نحاة البصرة هي عينها التي جمعت النحاة الكوفيين ولكن لندع نصوص الفراء هي التي تفصح عن هذه الحقيقة قال الفراء : ((والعرب توحد نعم وبئس، وان كانتا بعد الأسماء فيقولون : أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً، وكذلك بئس، وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه وإنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فَعَلَ)وليس معناهما كذلك، وانه لا يقال منهما : يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل)) [٣٢].

فالنص يشير صراحة إلى أن الفراء يشارك سيبويه وهذه المشاركة تتمثل في وجهين:

الأول: الإقرار بفعلية هذه الصيغ يستشف ذلك من قوله : فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل.

الأخر: انه اقر كما اقر سيبويه قبله بجمود هذه الأفعال. إذ لا يكون منها المضارع أو المستقبل والعلة في ذلك : ((أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنها نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني أنما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف))[٣٣].

ومن أدلة فعلية هذه الصيغ عند الفراء انه قاسها على أفعال كان قد اتفق على فعليتها فهي عنده كـ (عسى). قال: ((ونظيرهما : (عسى أن يكونوا خيرا منهم [٣٤] وفي قراءة عبدالله (عسوا ان يكونوا خيرا منهم) ألا ترى انك لا تقول (هو يعسى) كما لم تقل : يبأس)) [٣٥]. فهذا القول ينص صراحة على أن الفراء نظر إلى هذه الصيغ نظرة الفعلية لا الاسمية، ويبدو أن نسبة الاسمية إلى الفراء كانت قد فهمت من قوله السابق ((لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه وإنما ادخلوهما لتدلا على المدح والذم))

وهذا يتعارض مع حد النحاة للفعل. إذ الفعل في عرفهم : هو ما دل على حدث مقترن بزمن. ولما افتقرت هذه الصيغ إلى الحدث كان حقها أن تكون أسماءً لا أفعالاً. لأنها لا تحتوي الحدث أساسا وإنما المتكلم هو الذي ينشئ الحدث فيها من خلال السياق الذي ترد فيه. وقد جلا الرضي هذه الحقيقة بقوله : ((وذلك انك إذا قلت : نعم الرجل زيد : فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في احد ألازمنه مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً))[٣٦].

وهذه الحقيقة لم تكن غفلاً عن البصريين. إذ أشار إليها سيبويه في مستهل حديثه عن أفعال هذا الباب. قال : ((وأصل (نَعمَ و بئس) (نعم وبئس) وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح. ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى))[٣٧].

لذا أكد الرضي هذه الحقيقة بقوله : ((ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول :(بئسا رجلين)

و(بئس رجلين)، وللقوم (نعم)، و(نعموا قوماً) وكذلك الجمع مع المؤنث، وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء، لان (بئس، ونعم) دلالة على مدح او ذم لم يرد منهما مذهب الفعل (قاما و قعدا) فهذا في (نعم، وبئس، مطرد كثير) [٣٨] .

فـ (نعم وبئس) موضوعة أساسا لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أولا، ثم لإفراد جنس الممدوح أو المذموم بالمدح أو الذم ثانياً. ((ولا يصح المدح أو الذم إلا بما قد وجد وثبت في الممدوح أو المذموم))[٣٩].

وإذا ثبت لـ (نعم وبئس) أنهما من قبيل الأفعال – بحسب الروايات والنقول الصادرة عن المدرستين – ثبت لهما بالضرورة ما يثبت للأفعال وهو العمل... والمراد بالعمل رفعهما الفاعل على اختلاف صوره الثلاثة.

وقد شارك الكوفيون ممثلين بالفراء نحاة البصرة في رفع (نعم وبئس) للفاعل الذي يليهما. والفاعل عنده لا يخرج عن الصور التي ذكرها سيبويه. فهو أما أن يكون محلى بالألف واللام الجنسية، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام الجنسية وقد توسع الفراء في هذا النوع فجوز الإضافة إلى النكرة [٤٠].

وثالث صوره هو الضمير المستتر المفسر بنكرة منصوبة على التمييز،قال : ((وبناء نعم وبئس ونحوهما ان ينصبا ما وليهما من النكرات وان يرفعا ما وليهما من معرفة غير مؤقتة، وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب)) [٤١]. وقد مثل لهذه الأحكام في موضع آخر من كتابه فقال : ((كقولك : بئس رجلاً عمرو، ونعم رجلاً عمرو، وإذا أوليتها معرفة فلتكن مؤقتة في سبيل النكرة ألا ترى انك ترفع فتقول : نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل عمرو، فإذا أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت كقولك : نعم غلام سفر زيد، وغلام سفر زيد، وإذا أضفت إلى المعرفة شيئاً رفعت فقلت : نعم سائس الخيل زيد، ولا يجوز النصب ألا أن يضطر إليه شاعر)) [٤٢].

فصور الفاعل التي ذكرها الفراء هي عينها التي نص عليها سيبويه مع فارق هو أن سيبويه والبصريين لا يجوزون الإضافة إلى النكرة.

قال سيبويه : ((فالاسم الذي يظهر بعد (نعم أذا كانت نعم عاملة فيه فالاسم الذي فيه الإلف واللام، نحو الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو : غلام الرجل. إذا لم ترد شيئاً بعينه. كما أن الاسم الذي يظهر بعد رُب قد يبدأ بإضمار الرجل قبله حين قلت : ربه، رجلاً..... وتبدأ بإضمار الرجل في نعم))[٤٣].

وهنالك مسألة أخرى تؤكد النظرة المشتركة لنحاة المدرستين وهي من متعلقات الفاعل.

إذ منع الفراء وقوع (الذي، ومن، وما) فاعلاً لـ (نعم، وبئس). قال : ((ولا يصلح أن تولي (نعم، وبئس) الذي، ولا من، ولا ما) [٤٤].

وقد أجازه في موضع وهو شريطة الاكتفاء بالفاعل دون المخصوص. قال : ((إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع (أي مخصوص) من ذلك قولك : بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت، ولا يجوز ساء ما صنيعك)) [٤٥] .

لذا رد الفراء على الكسائي قوله الذي أجاز فيه تركب(ما) مع(نعم) وجعلهما بمثابة الاسم الواحد وإضمار (ما) أخرى على أنها فاعل (نعم).

جاء في المعاني : ((وقد أجاز الكسائي في كتابه على هذا المذهب، قال : ولا نعرف جهته، وقال الكسائي : أرادت العرب ان تجعل (ما)[٤٦] بمنزلة الرجل حرفاً تاماً ثم اضمروا لصنعت (ما) كأنه قال : بئسما ما صنعت فهذا قوله وأنا لا أجيزه))[٤٧].

ومثلما اتفق الفراء مع البصريين في أصول هذا الباب ممثلة بفعلية هذه الصيغ وعملها فقد اتفق معهم أيضا فيما يتعلق بفروع هذا الباب. اذ ذهب مذهبهم في تركيب (حب مع ذا) وهي مما الحق بأفعال هذا الباب، وذهب إلى ابعد من ذلك. اذ اجاز ان تركب (نعم، وبئس مع ما) لتصبح (نعما وبئسما) فهي عنده مركبة من نعم او بئس + ما لذا تحرم عندها الصيغة من علامات التثنية والجمع والتأنيث.قال : ((فإن جعلت نعم صلة (لما)بمنزلة قولك : (كلما)، و(انما) كانت بمنزلة (حبذا) فرفعت بها الاسماء من ذلك قوله عز وجل : ((ان تبدوا الصدقات فنعما هي)) [٤٨]رفعت : هي (بنعما) ولا تأنيث في (نعم) ولا تثنية أذا جعلت (ما) صلة لها فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من حبذا ألا ترى ان (حبذا) لا يدخلها تأنيث ولا جمع)) [٤٩].

والقول بتركيب (حبذا) من (حب + ذا) مقولة بصرية سبق سيبويه الفراء اليها قال نقلا عن الخليل: ((وزعم الخليل –رحمه الله– أن حبذا بمنزلة حب الشئ، ولكن ذا مع حب بمنزلة كلمة واحدة، نحو : لولا. وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابن عم، فالعم مجرور، ألا ترى انك تقول : للمؤنث حبذا ولا تقول : حبذه، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار للمذكر هو اللازم لأنه كالمثل))[٥٠] .

ومما يؤكد رسوخ فعلية هذه الصيغ عند الكوفيين هو اتصالها بضمائر الرفع على حد اتصالها ببقية الأفعال المتفق على فعليتها. وتجويز اتصالها بالضمائر مقولة كوفية قديمة اتفقت المصادر على نسبتها إلى الكسائي وبها احتج صاحب الإنصاف. لان الكسائي عنده ممن يوافقون اهل البصرة في فعلية هذه الصيغ قال : ((الدليل على انهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف فأنه قد جاء عن العرب انهم قالوا : نعما رجلين، ونعموا رجالاً))[٥١] .

وقد منع سيبويه وقوع الضمير فاعلاً لـ (نعم وبئس) جاء في الكتاب : ((واعلم انك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول : نعموا رجالاً))[٥٢] .

وقد أجاز الاسديون اتصال الضمائر بـ (نعم وبئس) فيما نقله عنهم الاخفش قالوا : نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ونعمتم رجالا، ونعمت نساءً الهندات))[٥٣] .

مما تقدم يتضح لنا ان رأيا واحداً جمع نحاة المدرستين وهم يخطون القواعد التي تخص افعال المدح والذم. إلا ان النحاة كعادتهم كانت لهم أراء متفاوته في بعض الجزئيات التي تخص هذه الصيغ وقد مضى الحديث عنها. كما تبين لنا عدم صحة الكثير من النقول والمرويات التي ضمتها المصادر المتقدمة والمتأخرة.

وبعد ان جلى البحث حقيقة الرأي البصري والكوفي. رأينا ان نعرض رأيا طريفا يخص هذه الصيغ نادى به بعض الباحثين المحدثين مفاده. ان (نعم وبئس) وما

جرى مجراهما هي في الأساس عناصر طارئة على التراكيب والجمل التي تدخل عليها.

يؤتى بها لتوكيد المدح او الذم او للمبالغة فيه. قال : ((فتفيد (بئس) استغراق الذم، فتكون مستوفيه الذم الذي يكون في سائر جنسه فهي عنصر طارئ على الجملة ليفيد استغراق الذم ولا علاقة له بفعلية او اسمية وما كان القول فيها بالفعلية او الاسمية، وهو امر شغل النحاة كثيرا وما يزال))[٥٤].

والباحث هنا يرى ان البحث في أصل أسميتها أو فعليتها هو اثر من آثار العامل الذي حكم النحو العربي طويلاً. اذ تصور النحاة ان لكل معمول عاملاً. وبما ان ما بعد نعم وبئس جاء مرفوعاً فلا بد له من رافع فتصوروا ان فعل المدح او الذم هو الذي رفعه وهو في حقيقته عنصر طارئ جيء به لتوكيد المدح وتقويته [٥٥] .

ويبدو أن لهذا الرأي ما يؤيده في كتب التراث. إذ كثيراً ما أشار النحاة إلى (نعم وبئس) وضعا أساسا لإفادة المدح او الذم والمبالغة فيه. جاء في الكتاب: ((وأصل نعم، وبئس) (نعم وبئس) وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى))[٥٦]. والى مثل هذا ذهب الفراء بقوله: ((انما ادخلوهما لتدلا على المدح والذم))[٥٧]. وعلل جمودهما في موضع آخر من كتابه بدلالتهما على المدح والذم قال: ((والمانع من الاستقبال أنهما وضعا للمدح او الذم، ولا يصح المدح او الذم ألا بما قد وجد وثبت في الممدوح او المذموم))[٥٨]. ((ولا يكون إلا على سبيل المبالغة في الوصف))[٥٩].

وقد أكد هذه الحقيقة الزجاجي بقوله: ((نعم مستوفيه لجميع المدح الذي يكون في سائر جنسه وبئس مستوفيه لجميع الذم الذي يكون في سائر جنسه))[٦٠]. وقد عزا الرضي عدم تصرفهما لكونهما علمين في المدح والذم))[٦١]. ولكنوهما علمين في المدح والذم فهذا أخرجهما في نظر بعض الدارسين من حيز الأفعال لعدم احتوائهما على عنصر الزمن وهو عنصر أساس في تشكيل الفعل وتكوينه. لان المدح أو الذم: (موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون في المستقبل))[٦٢]. ويبدو أن الاهتمام بالجانب الدلالي كان حاضراً في أذهان النحاة وهم يضعون الأحكام الخاصة بهذا الباب يتضح ذلك من المقولات التي مر ذكرها إلا أن غلبة الصنعة النحوية المتمثلة بالعامل النحوي الذي حكم النحو العربي هي التي دفعتهم إلى عد هذه الصيغ من صيغ الأفعال. فإذا ما أخذنا بالرأي القائل أنها صيغ طارئة على التركيب الذي تدخل عليه. فانه يمكن إعادة النظر في الكثير من الأفكار والتصورات الخاصة بهذا الباب. كقضية فاعل المدح أو الذم، وقضية أعراب المخصوص بالمدح أو الذم.

الخاتمة:

هذا بحث في قضية مهمة حسب الكثير انها من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية. يعد دليلا لمن يريد ان يطلع على اراء المدرستين فيوفر له عناء البحث والتنقير في كتبهم. حرصت فيه على تتبع الرأي والمقولة وذلك بالرجوع إلى مظان المدرستين متمثلة بالمؤلفات الأولى سواء أكانت بصرية ام كوفية. وقد تبدى لنا من خلال هذه المراجعات ان الكثير الذي نقل عن الكوفيين ولاسيما اذا كان الناقل من متأخري النحاة. لا يصح الركون اليه او الاخذ به. لافتقاره الى التحقيق والتوثيق وتأسيساً على ذلك رحت افتش في مصادر النحو الاولى التي فاجئتني بغير ما نقل عنها. ولا سيما فيما يتعلق بالنصوص والمرويات. كبيت حسان الذي نسب الاستشهاد به على اسمية نعم وبئس الى الفراء، او المروية التي شاعت في كتب النحاة وهي من استدلالات الفراء كما يصرح النحاة – والله ما هي بنعم الولد.

وبعد الرجوع الى سفر الفراء معاني القرآن لم أجد هذا الذي نقلته كتب الشروح والمتون والحواشي. ولعلها نقلت عنه ولم ترد في المعاني ليس هذا فحسب بل ان البحث اثبت بما لا يقبل الشك. أن القواعد والأفكار التي خطها سيبويه وعليها سار البصريون الذين جاءوا بعده هي عينها التي نادى بها الفراء وأصحابه مع فارق بسيط في بعض الفروع وهذا ديدن النحاة. إذ نجد فيهم من يختلف في المسألة النحوية وهم من أبناء المدرسة الواحدة. لكن التباعد لا يصل الى حد الاختلاف وتحميل النصوص اكثر مما تحتمل. وإذا ما أخذنا برأي المحدثين القائل : ان هذه الصيغ أعني نعم وبئس وما جرى مجراهما – هي صيغ طارئة على التركيب الغرض منها

إفادة المدح أو الذم والمبالغة فيه نكون قد أرحنا أنفسنا وأرحنا النحو وكتب الخلاف النحوي من الخوض في أسميتها او فعليتها هذه التي شغلت النحاة وشغلتنا معهم وكان الدافع من ورائها هو ايجاد عامل لفظي للمعمولات التي تأتي بعد هذه الصيغ كي تنسجم والقواعد التي وضعها النحاة. والله الموفق للسداد

هوامش البحث:

(١) الإنصاف : ٩٧/١ مسألة ١٤
(٢) مجالس العلماء : ٤٨
(٣) الإنصاف : ١ / ٩٧
(٤) العلل في النحو / الوراق : ١٦٠-١٦١
(٥) الامالي الشجرية : ١٤٧/٢-١٤٨
(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/٧.
(٧) شرح المفصل : ٧ /١٢٧
(٨) شرح الجمل : ٢ / ٦١-٦٢
(٩) أوضح المسالك : ٤٣٧/١
(١٠) شرح الجمل : ٦١/٢-٦٢
(١١) شرح التسهيل : ٣٣٨/٢
(١٢) شرح الجمل : ٦١/٢-٦٢
(١٣) أوضح المسالك : ١ /٤٣٧
(١٤) شرح التسهيل : ٢ /٣٣٨
(١٥) حاشية الخضري : ٢/ ٩٧
(١٦) شرح الاشموني : ٢ / ٢٧٥
(١٧) الهمع : ١٧/٣
(١٨) شرح الجمل : ٧٦/٢
(١٩) الهمع : ٣ / ١٨
(٢٠) رد ابن فارس على سيبويه الحاقه هذه الصيغ بباب الأفعال لأنها لا تنسجم والحد الذي وضعه سيبويه للأفعال. ينظر الصاحبي: ٩٣،الجملة الوصفية:٥٤
(٢١) الكتاب : ٣ /٢٦٦
(٢٢) م.ن : ٢ /٣٧
(٢٣) م.ن : ٢٦٦/٣
(٢٤) م.ن : ١٧٨/٢
(٢٥) م.ن : ١٧٨/٢
(٢٦) العلل في النحو / الوراق : ١٦١
(٢٧) شرح المفصل : ١٣٦/٧
(٢٨) المقتضب : ١٤١/٢
(٢٩) الأصول : ١٣٠/١ وينظر الهمع : ٢٣٦/١
(٣٠) م. ن : ١٣١/١
(٣١) شرح المفصل : ١٢٧/٧
(٣٢) معاني القرآن : ١٤١/٢
(٣٣) شرح المفصل : ١٢٧/٧
(٣٤) الحجرات : ١١
(٣٥) معاني القرآن : ١٤١/٢
(٣٦) شرح الكافية :٢٥٣/٥
(٣٧) الكتاب : ١٧٩/٢، وينظر الجمل : ١٠٨، المقتصد:٣٦٣/١-شرح الاشموني:٣٧١/٢
(٣٨) معاني القرآن : ٢٦٧/١-٢٦٨، ٥٦/١-٥٧
(٣٩) الكتاب :١٧٨/٢
(٤٠) ينظر معاني القرآن : ٢٦٧/١-شرح الاشموني: ٥٨/٣، حاشية الخضري :٤٢/٢-٤٣
(٤١) معاني القرآن:٢٦٧/١
(٤٢) م.ن:٥٧/١
(٤٣) الكتاب : ١٧٧/٢-١٧٨ وينظر المقتضب:٢ /١٤١، المقتصد : ٣٦٣/١- شرح المفصل: ١٣٠/٧، شرح الكافية : ٢٥٥/٥، المقرب : ٧٠
(٤٤) معاني القرآن : ٥٧/١
(٤٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(٤٦)للنحاة مذاهب في اعراب (ما) المتصلة بـ (بئس ونعم) فمذهب سيبويه انها : ((معرفة تامة بمعنى شئ ومحلها الرفع على انها فاعل نعم وبئس))الكتاب : ٣ / ١٥٥- ١٥٦. في حين ذهب الكسائي الى ان (ما) وما قبلها من فعل المدح او الذم بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه وتابعه في ذلك الفراء، ينظر حاشية معاني القرآن : ٥٦/١، مشكل اعراب القرآن : ١٠٤/١، شرح الكافيه : ٣١٦/٢، البحر المحيط : ٣٠٤/١ -٣٠٥. وخالفه الزمخشري فذهب الى انها نكرة لا موصوفة ولا موصولة ومحلها النصب على انها مميز للضمير المستكن في فعل المدح او الذم، ينظر المفصل ٢٧٣، الكشاف : ٣٩٧/١، شرح المفصل : ١٣٤/٣، وقد ضعف الرضي قول سيبويه بحجت ان (ما) لا تأتي معرفة تامة بمعنى : شئ في غير هذا الموضع الا ما حكاه سيبويه انه يقال : (اني مما ان

افعل ذلك أي : من الامر ومن الشأن ان افعل ذلك. قال : (وان شئت قلت : اني مما افعل بمعنى : ربما افعل)، ينظر شرح الكافية : ٣١٦/٢.

(٤٧) معاني القرآن : ٥٧/١

(٤٨) سورة البقرة : ٢٧١

(٤٩) معاني القرآن : ٥٨/١

(٥٠) الكتاب : ١٨٠/٢

(٥١) الإنصاف: ٦٤/١ وينظر شرح المفصل:١٢٧/٧

(٥٢) الكتاب : ١٧٩/٢

(٥٣) ارتشاف الضرب : ٢٥٢/٤ وينظر لهجة قبيلة أسد : ٢١٣

(٥٤) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي:٢٤٠

(٥٥) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥٦)الكتاب : ١٧٩/٢، وينظر الجمل: ١٠٨، المقتصد: ٣٦٣/١، شرح الاشموني : ٣٧١/٢

(٥٧) معاني القرآن : ١٤١/٢

(٥٨) م.ن :١٤١/٢

(٥٩) ينظر شرح الاشموني : ٣٧١/٢

(٦٠)معاني القرآن واعرابه / الزجاج : ١٥٢/١-١٥٣.

(٦١)ينظر شرح الكافية : ٢٥٥/٥، شرح الجمل:٧٦/٢، شرح التسهيل: ٣٨٨/٢ شرح التصريح : ٥٧/٢.

(٦٢) أسرار العربية، الانباري : ١٠١ وينظر التراكيب اللغوية : ٢٣٨.

مصادر البحث:

-القرآن الكريم

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. الاندلسي. ابو حيان (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق : رجب عثمان ومراجعة رمضان عبد التواب. ط ١. مكتبة الخانجي – القاهرة (١٩٩٨ م).

٣- اسرار العربية – كمال الدين ابي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق : محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي. دمشق.

٤- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج النحوي (ت ٣١٦ هـ). تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي – مطبعة النعمان / النجف. ١٩٧٣.

٥- الامالي الشجرية لأبي السعادات عبدالله بن علي بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢ هـ) مطبعة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن. ١٣٤٩ هـ.

٦- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. كمال الدين ابي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) بيروت / دار الفكر. ١٩٨٢ م

٧- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك. ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) ط١. دار الكتب – العلمية – بيروت – لبنان. ٢٠٠٣ م

٨- البحر المحيط – ابو حيان الاندلسي (ت ٧٥٣ هـ). دار الفكر – بيروت(١٩٧٨م) دار الباز – مكة المكرمة.

٩- التراكيب اللغوية. د. هادي نهر. ط ١. دار اليازودي – الاردن. ٢٠٠٤ م.

١٠- الجمل في النحو، الزجاجي : ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الامل.

١١- الجملة الوصفية في النحو العربي. شعبان صلاح. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة.

١٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت

١٣- شرح الاشموني على الفية ابن مالك. دار الكتب العلمية. بيروت ط٣. ١٩٩٨ م

١٤- شرح التسهيل : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الاندلسي (ت٦٧٢هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ط١(٢٠٠١م).

١٥- شرح التصريح على التوضيح، شرح الشيخ خالد الازهري (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق د. باسل ابو عيون السود. ط٢. دار الكتب العلمية. بيروت. (٢٠٠٦ م).

١٦- شرح جمل الزجاجي، ابو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩ هـ) قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار بإشراف أميل يعقوب. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. (١٩٩٨م).

١٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦

هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – ط١ (٢٠٠٠ م).
١٨- شرح المفصل، ابن يعيش : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) عالم الكتب. بيروت / لبنان.
١٩- الصاحبي : ابن فارس. ابو الحسين احمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق السيد احمد صقر. دار احياء الكتب العلمية.
٢٠ – العلل في النحو. لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت ٣٨١ هـ) دار الفكر المعاصر. بيروت. لبنان.
٢١- الكتاب : سيبويه : ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون – عالم الكتب – ط٣ (١٩٨٣ م).
٢٢- الكشاف، الزمخشري. جارالله (ت ٥٣٨ هـ) دار الباز مكة (١٩٩٥ م).
٢٣- لهجة قبيلة اسد. علي ناصر غالب. دار الشؤون الثقافية. ط ١(١٩٨٩ م).
٢٤- مجالس العلماء. الزجاجي : ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ). تحقيق : عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٢ (١٩٨٣ م).
٢٥- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي – خليل احمد عمايره، ط١(٢٠٠٤ م) دار وائل للنشر والتوزيع.
٢٦- مشكل اعراب القرآن – القيسي : ابو محمد مكي بن ابي طالب (ت ٤٣٧ هـ) دراسة وتحقيق : حاتم صالح الضامن – العراق (١٩٧٥ م).
٢٧- معاني القرآن / الفراء : ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي، ط٢. بيروت، (١٩٨٠ م).
٢٨- معاني القرآن واعرابه / الزجاج : ابو اسحاق ابراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ). شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث – القاهرة .
٢٩- المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تحقيق : د. كاظم بحر المرجان – العراق (١٩٨٢ م).
٣٠- المقتضب، المبرد: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.
٣١- المقرب، ابن عصفور : علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق : احمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد (١٩٧١هم).
٣٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السيوطي: جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ). تحقيق: احمد شمس الدين – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

Abstract

This study is about one of the differences between the two schools, Basrah and Kufa, as thought by many grammarians for a long time , and as it is mentioned by the writer of "Al_ansaf".

He , therefore , began looking for evidences for each group , tracing them back to the Arabs.

Thus, this attribution which relates verbal rules to Basrah and nominal ones to Kufa, led us to follow the views of Both groups (Schools) by investigating their first grammatical rules , and skipping what is not related to them. It is , with no doubt , know that most of these aspects are connected with the imagination of former and later grammarians , and that both schools had shared one view in making these rules in such field , concerning the verbal forms of praise (Medh) or defamation (Tham) , their effects , the type of subject that can be user with and also the conditions of the name that should come after the subject.Yet , the grammarians of Kufa allowed some other rules , where as the grammarians of Basrah did not do so according to their strict view of the language.